

أثر التمويل المقدم من بنك التنمية الأفريقي على النمو الاقتصادي في كينيا (منذ عام ٢٠٠٠)

عبد العال سعد علي

أ.د / محمد عبد الشفيق عيسى (١)

أ.د / سالي محمد فريد (٢)

ملخص البحث

يهدف البحث إلى قياس أثر التمويل المقدم من بنك التنمية الأفريقي على النمو الاقتصادي في كينيا (منذ عام ٢٠٠٠) من خلال تناول النمو والتمويل من حيث المفهوم والأهمية وبين أن هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث أن النمو الاقتصادي يعني مزيداً من الناتج بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وتنويعه فضلاً عن التغيرات الهيكلية الفنية التي تم بها الإنتاج وبيان مفهوم التمويل وأنواعه ومبررات اللجوء إليه وتناول البحث تطور الناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة الناتج والدخل والإنفاق ومساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تناول البحث عرض نماذج القياس في الدراسات التطبيقية وعرض نتائج نموذج القياس وتحليلها واختبار سكون السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر وإشارة نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد لتغيرات السلاسل الزمنية أن معامل التحديد المعدل تبلغ قيمته ٩٦,٠ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ٩٦٪ من التباين في المتغير التابع.

(١) المستشار وأستاذ الاقتصاد، معهد التخطيط القومي

(٢) أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

Abstract

The research aims to measure the impact of financing provided by the African Development Bank on economic growth in Kenya (since 2000) by addressing growth and financing in terms of concept and importance and that there is a difference between economic growth and economic development as economic growth means more output while development includes Economic increase and diversification, as well as the technical structural changes in which production was made, the concept of financing, its types and justifications for resorting to it. The research dealt with developing GDP by studying output, income, spending and the contribution of the main sectors to the GDP.

The research dealt with presenting measurement models in applied studies, presenting the results of the measurement model and analyzing them, testing the time-series dormancy, the joint integration test, the causation test for Granger, and indicating the results of estimating the multiple regression model for time series variables that the modified coefficient of determination is 0.96, meaning that the independent variables interpretation ٪٩٦ of the variance in Dependent variable.

قائمة الإختصارات

ADF	African Development Fund صندوق التنمية الأفريقي
AFDB	African Development Bank بنك التنمية الأفريقي
AFCFTA	Africa Continental Free Trade Area منطقة التجارة الحرة للقارية الأفريقية
AFD	French Development Agency وكالة التنمية الفرنسية
AGOA	Africa Growth Opportunity Act قانون فرص النمو في أفريقيا
AII	Africa Integration Index مؤشر التكامل الأفريقي
B4	The four priorities of the African Development Bank in Kenya الاولويات الأربعة لبنك التنمية الأفريقي في كينيا
CBK	Central Bank of Kenya البنك المركزي الكيني
CCVI	Climate Change Vulnerability Index مؤشر التأثر بتغير المناخ
CSP	Country Strategy Paper ورقة إستراتيجية للدولة
DFI	Development Finance Institutions مؤسسات تمويل التنمية
DFID	UK Department for International Development وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة
EA-RISP	East Africa Regional Integration Strategy Paper ورقة إستراتيجية عن التكامل الإقليمي لشرق أفريقيا
EAC	East African Community جماعة شرق أفريقيا

FTA	Free Trade Area منطقة التجارة الحرة
GBS	General Budget Support دعم الميزانية العامة
GCI	Global Competitiveness Index مؤشر التنافسية العالمية
AFD	French Development Agency وكالة التنمية الفرنسية
GDP	Gross Domestic Product الناتج المحلي الإجمالي
GoK	Government of Kenya حكومة كينيا
HDI	Human Development Index مؤشر رأس المال البشري
IDA	International Development Association جمعية التنمية الدولية
IFAD	International Fund for Agricultural Development الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
KIHBS	Kenya Integrated Household Budget Survey ميزانية الأسرة المتكاملة في كينيا
KITP	Kenya Industrial Transformation Program برامج التحول الصناعي في كينيا
KNBS	Kenya National Bureau of Statistics المكتب الوطني الكيني للإحصاء
MOF	Ministry of Finance وزارة المالية
NASI	Nairobi All Share Index مؤشر نيروبي لجميع الأسهم
NSE	Nairobi Stock Exchange بورصة نيروبي

PEFA	Public Expenditure and Financial Accountability التفقات العامة والمساءلة المالية
PFM	Public Financial Management الإدارة المالية العامة
PMU	Project Management Unit وحدة إدارة المشروع
REC	Regional Economic Communities التجمعات الإقتصادية الإقليمية
SCF	Strategic Climate Fund صندوق المناخ الإستراتيجي
TYS	Ten Year Strategy الإستراتيجية العشرية
TVT	Technical Vocational Training التدريب التكنولوجي
TVET	Technical and Vocational Education Training التدريب على تكنولوجيا التعليم
UA	Unit of Account حساب وحدة
UK	United Kingdom المملكة المتحدة
UNEP	United Nations Environment Programme برنامج الأمم المتحدة للبيئة
USAID	United States Agency for International Development الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USD	United States Dollars عملة الولايات المتحدة الأمريكية (الدولار الأمريكي)
VAT	Value Added Tax ضريبة القيمة المضافة
WB	World Bank البنك الدولي
UA	UA=145.86 ksh

مقدمة:

تغيرت معايير الحكم على مدى نجاح أو فشل سياسات التنمية الاقتصادية في بلد ما بالنسبة للتمويل، فمنذ بداية ظهور التنمية الاقتصادية كفرع مستقل من فروع علم الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية كان معدل نمو متوسط دخل الفرد هو المعيار الأساسي للحكم على درجة نجاح التنمية الاقتصادية، وتطورت الإستراتيجيات والسياسات والنماذج الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وإقترحت عدة سياسات ونماذج للتنمية في الدول النامية تتمثل في ثلاثة سياسات هي:

١- السياسات الكلاسيكية للتنمية.

٢- سياسات القضاء على الفقر والتبعية.

٣- سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتمويل البنوك الإقليمية.

إن اتساق التمويل الخارجي مع إطار السياسة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي ضروري، لتستطيع الدولة المحافظة على الإستقرار النسبي للمؤشرات الاقتصادية بها (الموقف المالي، سياسة سعر الصرف، سياسة سعر الفائدة، سياسة التسعير) من المهم أيضا زيادة الشفافية والمصدقية من جانب المسؤولين الحكوميين من أجل تحفيز ثقة المستثمرين على حد سواء (الإستثمارات المحلية والإستثمارات الأجنبية)، ويمثل الإلتزام بإعادة بناء المصدقية تحدياً رئيسياً لكينيا.

تمويل الأنشطة الإنمائية (محور إهتمام بنك التنمية الأفريقي) من خلال التمويل الخارجي يؤدي إلى زيادة عائدات التصدير عن طريق إستراتيجية نمو تقوده الصادرات، كجزء من إستراتيجية أوسع لمساعدة الدول الأفريقية المثقلة بالديون، كما ينبغي للمجتمع الدولي توفير بيئة مواتية للصادرات للدول المنخفضة الدخل مثل كينيا.

كينيا لا تزال لديها فرصة للتغلب على مشاكل الديون الخارجية عن طريق وضع السياسات الاقتصادية الصحيحة، ولكنها تحتاج إلى دعم كبير من خلال تمويل البنوك الإقليمية التنموية والتي تهتم بمساعدات الدول في البنية التحتية وإعادة الهيكلة والتمويل الإستثماري للمشروعات التنموية .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس أثر دور بنك التنمية الأفريقي على تحقيق النمو الاقتصادي في كينيا.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في أنه على الرغم من قيام بنك التنمية الأفريقي (ADF) بتقديم القروض والمنح لتمويل النمو الاقتصادي في دولة كينيا إلا أنه لا يزال الاقتصاد الكيني في حاجة ماسة إلى زيادة نسبة التمويل، حيث يوجد العديد من التحديات التي تحول دون الوصول إلى النتيجة المرجوة وتتمثل هذه التحديات في نقص البنية التحتية وعدم المساواة في الدخل والفقر المدقع الذي تفاقم بسبب إرتفاع معدلات البطالة والتي تختلف باختلاف المواقع والمجموعات (مثل الشباب) وكذلك تتعرض كينيا لمخاطر

خارجية وتغيرات المناخ والأمن هذا بالإضافة الي أن بنك التنمية الأفريقي يواجه بعض التحديات منها عدم كفاية رأس المال والحوكمة غير الرشيدة والمنافسة غير العادلة مقارنة مع الجهات المانحة الأخرى.

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي والذي يتمثل في:

- كيف يساهم التمويل المقدم من مجموعة بنك التنمية الأفريقي في تحقيق النمو الاقتصادي لدولة كينيا؟ وهذا التساؤل الرئيسي يطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل فيما يلي:
- ١- كيف ساهمت سياسات تمويل مجموعة بنك التنمية الأفريقي في تحقيق النمو الاقتصادي في دولة كينيا؟
- ٢- كيف أثر التمويل المقدم من بنك التنمية الأفريقي علي زيادة الناتج المحلي الإجمالي في دولة كينيا؟

فرض الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن تمويل بنك التنمية الأفريقي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في كينيا.

منهج الدراسة

تم إستخدام نموذج الإنحدار المتعدد لقياس أثر العلاقة بين التمويل المقدم من بنك التنمية الأفريقي على تحقيق النمو الاقتصادي لأنه يتناسب مع بيانات الدراسة، وتحليلها من حيث قياس العلاقة بين التمويل المقدم من بنك التنمية الأفريقي كمتغير مستقل، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع مع عمل الإختبارات اللازمة للتأكد من جودة النموذج، وسلامة البيانات احصائياً.

الإطار المكاني والزمني للدراسة:

تقوم هذه الدراسة بتوضيح وتقييم الدور التمويلي لمجموعة بنك التنمية الأفريقي في مجال النمو الاقتصادي لدولة كينيا على النحو التالي:

[أ] الإطار المكاني: تم إختيار دولة كينيا نموذجاً للدراسة لأنها إحدى كبريات الاقتصادات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA)

[ب] الإطار الزمني: بدأت مساهمات بنك التنمية الأفريقي في دعم وتمويل المشروعات الحيوية في القطاعات المختلفة لدولة كينيا إعتباراً من عام ٢٠٠٠ مما أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ليصل

إلى ٦٪ عام ٢٠١٩

خطة الدراسة :

تنقسم خطة الدراسة إلى :

- مقدمة
- أولاً : النمو والتمويل من حيث المفهوم والأهمية .
- ثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات
- ثالثاً : عرض نماذج القياس في الدراسات التطبيقية السابقة

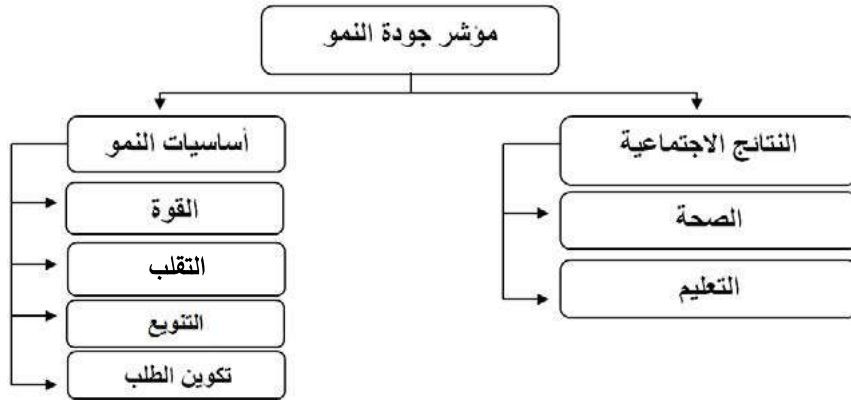
- رابعا : عرض نتائج نموذج القياس وتحليلها

- نتائج الدراسة والتوصيات

أولا : النمو والتمويل من حيث المفهوم والأهمية .

يتعين أن يكون النمو قويا ومستقرا ومتنوعا في مصادره وموجهاً نحو الإنتاج والتصدير وذلك عن طريق التمويل غير المشروط وإنشاء الشركات المتنوعة حتى يتسنى له رفع معدل النمو الاقتصادي لمواجهة الفقر حيث يؤدي عدم استقرار النمو إلى تفاقم معدلات الفقر وتقويض المساواة في مستويات الدخل نظراً لعدم تنوع مصادر النمو ويركز مؤشر جودة النمو على أساسيات النمو والنتائج الاجتماعية.

وتظهر دراسات كثيرة في هذا المجال أن البلدان التي تسجل ارتفاعات ملحوظة في النمو وتراعى الإعتبارات الاجتماعية يرجح أن تعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر بوتيرة أسرع (١). ومن ثم ينبغي أن يكفل النمو الجيد إدراج شرائح المجتمع الموجودة جميعها في عملية النمو وعلى ذلك فإن النمو الجيد الشامل يؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية.



شكل (١) : مؤشر جودة النمو

المصدر:

McMillan, Margaret & Harttgen Kenneth: What is Driving the African Growth Miracle? Working Paper Series(African Development Bank Group No, 209 , 2014)

يعد مؤشر جودة النمو بمثابة أداة مهمة في السعي إلى إيجاد مقياس أفضل لجودة النمو ويمكن أن يساهم في توجيه الإستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو ناجح في العالم النامي (٢).

يعتمد النمو الاقتصادي على ثلاثة محاور وهي:-

(أ) العمل (ب) رأس المال (ج) التقدم التكنولوجي

يعنى النمو الاقتصادي الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء الدولة.

(1) Dollar, David, and Kraay «Growth is good for the pool, journal of Economic Growth Vol 7, no 3, pp K 5.306, 2002

(2) صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية (واشنطن: يونيو 2015 - العدد 52 - الرقم 2) ص 15

ويجب أن تفرق الدراسة بين النمو والتنمية الاقتصادية حيث أن تعبيرى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لا يعتبران مترادفين.

لذا يجب التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إن النمو الاقتصادي يعنى مزيداً من الناتج بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنوعه فضلاً عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج؛ أى شيء ينمو لا بد وأن يتغير لذا فالتنمية أوسع مضموناً من النمو حيث يكمن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات الهيكلية تشمل هيكل الاقتصاد وتسعى لتنوع مصادر الدخل وهذه التغيرات الهيكلية لا بد وأن تقوم بالأساس على مصادر التمويل المختلفة. ومن خلال دراسة أدبيات هذه العلاقة في النظرية الاقتصادية نجد أن هناك تأصيلاً نظرياً كلاسيكياً لأهمية دور التمويل في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأن التمويل يمثل المحرك الرئيسي وآلة النمو في كافة قطاعات الاقتصادية المختلفة بقدر حجمه وتيسير مصادره وحسن إستثماره.

(١) التمويل الدولي ومبررات اللجوء إليه

يتنامى الإهتمام في الوقت الحالي بقضايا التمويل الدولي وخصوصاً في الدول النامية وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة.

أ- مفهوم التمويل الدولي

قبل أن يتم عرض مفهوم التمويل الدولي لا بد من التطرق أولاً إلى مفهوم التمويل العام. تعريف التمويل: يعرف التمويل بأنه إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ويقدر حجم التمويل وتيسير مصادره وحسن إستثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي(١). وكذلك تم تعريف التمويل بأنه « توفير المبالغ النقدية لدفع أو تطوير مشروع خاص او عام». كما عرف ايضاً بأنه « الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها من خلال التعريفات السابقة للتمويل أى أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع الاقتصادية وتطويرها في أوقات الحاجة إليها بقيمة التمويل المطلوبة إلى تحقق ذلك.(٢)

يعتبر التمويل جوهر النشاط الاقتصادي والركيزة الأساسية ومن أهم القرارات التي تتخذها الدولة ويكون لها تأثير كبير على سياساتها المالية ونموها الاقتصادي وتطويرها في المستقبل لأن توفير الإحتياجات المالية من السيولة يؤدي إلى تغطية الإلتزامات اللازمة للنهوض بالنشاط الاقتصادي.(٣)

ب- تعريف التمويل الدولي:

يعرف التمويل الدولي بأنه كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وفقاً لشروط يحددها سوق المال، كما يتوقف حجم التمويل الدولي على حجم التمويل وإحتياجات الدولة أى أنه مكمل للتمويل الداخلى لتغطية المتطلبات المالية(٤).

(١) محمد توفيق ماضي: تمويل المشروعات - (القاهرة- دار الفكر العربي ١٩٧٢) ص ٦

(٢) حسن العموندى: المؤسسات الاقتصادية (لبنان: دار النهضة - ١٩٨٠) ص ٣٨

(٣) طارق الحاج: مبادئ التمويل (عمان: دار الصناعة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢) ص ٢١

(٤) عبدالغفار حنفى: أساسيات التمويل والإدارة المالية (الاسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠١) ص ٣٨٥

كما يقصد بالتمويل أنه جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي. (١)

لذا يتضح أن التمويل الدولي يمثل الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وإنتقال رؤوس الاموال دولياً وتأخذ العلاقات الاقتصادية بعدين رئيسيين.

يتمثل أولها بالجانب السلعي الاقتصادي الدولي.

وثانيها هو الجانب النقدي أو المالي الذي يترتب على إنسياب السلع والخدمات بين دول العالم بالإضافة إلى التدفقات الدولية لأغراض الإستثمار الخارجي بمختلف أنواعه.

وهكذا فإن التمويل الدولي يندرج ضمن البعد الثانى حيث تظهر أهميته كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية فى الاقتصاد الدولى والتى يمكن تصنيفها كما يلى:-

١- الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات بين الدول المختلفة فيما يسمى بميزان المدفوعات.

٢- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة قروض إستثمارات..... الخ)

٣- الإلتزامات المالية على الدول والمترتبة على الأوضاع السياسية السائدة فى العالم مثل التعويضات المالية الناجمة عن حصول حرب معينة مثلاً.

ج- أهمية التمويل الدولى:

تتمثل أطراف التمويل الدولى فى الدول المقرضة والدول المقترضة ونوعية رأس المال المتدفق ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلى:

[١] أهمية التمويل الدولى بالنسبة للدول المقترضة له:-

تستهدف الدول المتلقية لرأس المال فى الغالب برامج وخطط النمو الاقتصادى بهدف رفع مستوى معيشة السكان ولمواجهة العجز فى موازين مدفوعاتها ولسد الفجوة بين الإستثمارات المطلوبة والمدخرات الحقيقية إذا كانت الموارد المحلية غير كافية لتمويل النمو الاقتصادى ومن هنا تظهر حتمية الإعتماد على القروض والمساعدات الخارجية.

[٢] أهمية التمويل بالنسبة للدول المانحة:

تتمثل أهمية التمويل بالنسبة للدول المانحة لرأس المال بمختلف أشكاله فى تحسين صورتها أمام المجتمع الدولى وإظهارها كدولة تحارب الفقر فى العالم هذا بالإضافة إلى حماية مصالح بعض القطاعات الداخلية كقطاع الزراعة حيث يؤدى الفائض فى إنتاج هذا القطاع إلى انخفاض أسعاره نتيجة عدم تصديره إلى الخارج ويترتب على ذلك خسائر فادحة للمنتجين الزراعيين فتقوم الدول بالتخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات(٢).

(١) غازى عبدالرازق النقاش: التمويل الدولى والعمليات المصرفية، (الاردن: دار وائل للنشر، ٢٠٠٦) ص ٢٥٥.

(٢) عرفان تقي الدين: التمويل الدولى (الاردن: عمان-دار مجدولان ١٩٩٩) ص ٥١

[٣] أهمية التمويل الدولي على مستوى العالم:

تكمن أهمية التمويل الدولي بين البلدان في العالم في إنعاش حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات من منطلق العلاقات الاقتصادية والتي تتمثل في القطاع الخارجى للدول والذي يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو حيث أن إنخفاض مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة بين الدول يؤدي إلى إنكماش العلاقات الاقتصادية وهذا يؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للإستثمار والإستهلاك.

د- مبررات التمويل الدولي:

وهنا تبرز أهمية التساؤل لماذا تلجأ الدول إلى التمويل الدولي؟ وتكمن الإجابة في نماذج تنمية قدمها العديد من الاقتصاديين لتفسير حاجة البلدان النامية إلى التمويل الدولي منها علي سبيل المثال. نماذج هارود ودومار الذي إستهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات إستثمار رأس المال أى وجود فجوة بين الإستثمار المرغوب والإدخار المحلى والتي اطلق عليها فجوة الإدخار أو فجوة الموارد المحلية وتتمثل هذه الفجوة في المدخرات المحلية للبلد المقترض وهى تساوي حجم رأس المال الأجنبى اللازم توفيره لتحقيق معدل النمو المطلوب ويعد هذا النموذج أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبى في عملية التنمية الاقتصادية(١).

أما والت روستو Walt Rostow فقد ركز على ضرورة رفع معدلات الإستثمار بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الإنطلاق ليصبح قادراً على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بمرحلة النمو الذاتى(٢) ويرجع بول بران Paul Baran الحاجة إلى التمويل الدولي لفقدان المجتمع لفائضه الاقتصادى عن طريق تحويله إلى الدول الإستعمارية

لذا يتضح ان الأسباب الرئيسية لمحدودية إستفادة الدول النامية من مصادر التمويل تتمثل في: الإكتناز- إستنزاف النقد الأجنبى في إستقرار السلع والخدمات غير الضرورية -الإستهلاك المفرط على المستوى الفردى والجماعى والتهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال للخارج.

ويؤدى الإرتفاع الكبير في النفقات المتعلقة بتسديد الواردات إلى التقليل من إمكانيات الإدخار مما يدفع بالدول للحصول على رؤوس الأموال من الخارج.

هـ- أشكال التمويل الدولي للنمو الاقتصادى

تحتاج العديد من الدول النامية خاصة المنخفضة الدخل إلى مصادر تمويل دولى لسد الفجوة الناتجة عن نقص مصادر التمويل وقلة المدخرات وذلك لدفع عجلة النمو الاقتصادى وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

١- المعونات الأجنبية:

تعتبر المعونات الأجنبية من أهم الخيارات المتاحة أمام الدول المنخفضة الدخل لتعويض العجز التمويل الذى تواجهه في تنفيذ خططها لتنمو به، ويمكن تعريف المعونات الأجنبية بأنها (كافة التمويلات الدولية

(١) عرفان تقى الدين: التمويل الدولي (عمان: دار مجدولان، ١٩٩٩) ص ٣٦

(٢) عبدالمادى عبدالقادر بيومى: اساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادى (مصر: اسبوط - جامعة اسبوط ٢٠٠٨) ص ١٦٣

التي تتم وفقاً لشروط وقواعد ميسرة بعيداً عن القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقاً لظروف السوق فهي تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الاقتصادي والتي تنطوي على تحويل المواد من الدول الغنية إلى الدول الأقل نمواً (١).

وتأخذ المعونات الأجنبية صوراً مختلفة نذكر منها:

- المنح: وهي عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لإعتبرات سياسية أو إنسانية.

- القروض الميسرة: وهي القروض التي تحكمها قواعد وشروط تختلف عن مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية سواء من ناحية أسعار الفائدة التي تقل عن المعدلات العادية أو من ناحية مدة السداد التي تكون عادة أطول (٢).

- معونات نقدية وتكون في صورة إعتمادات نقدية تمنح بشروط معينة وعادة ما تكون بعملة الدولة المانحة.

- معونات عينية ومن أبرز أشكالها السلع الغذائية.

- معونات فنية: وهي عبارة عن تقديم خبرات فنية متخصصة وإقامة المراكز التدريبية لضمان إرتفاع كفاءة استخدام الإعتمادات المالية والمعدات الحديثة التي تتضمنها برامج المعونات الفنية المتخصصة.

- معونات غير مباشرة: تكون في شكل منح التعريفات الجمركية التفضيلية والإعفاءات التي تقدمها الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية على نحو يسمح لهذه الدول النامية بخفض تكاليف أسعار منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة وتحقيق هوامش ربح بسيطة.

٢- القروض الخارجية:

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأكبر من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية ويمكن تعريف القروض الخارجية بأنها تلك المبالغ النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تحصل عليها الدولة من الخارج سواء كان الدائن دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة مصرفية وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القروض في آجال محددة فضلاً عن تعهدتها بسداد الفوائد المستحقة على القروض. كما تعرف أيضاً على أنها تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقاً لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة (٣).

تتجه الدول إلى عقد القروض الخارجية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية أو لعدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها (٤).

(١) يونس احمد البطريق: السياسات الدولية في المالية العامة (الاسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٨٨) ص ٨

(٢) حرموش سهام: واقع وأثار التمويل الدولي على الدول النامية - مذكرة معتمدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسير - غير منشورة - (الجزائر: جامعة سطيف، ٢٠٠٤/٢٠٠٥) ص ٩

(٣) احمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالي (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة - ١٩٨٩) ص ٢٨٧

(٤) سمير محمد عبدالعزيز: التمويل العام (الاسكندرية: مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر. ١٩٩٧) ص ٤١٥

تأخذ القروض الخارجية أشكالاً متعددة تتمثل فيما يلي:

[١] حسب فترة السداد وتشمل ثلاثة أنواع:

- القروض الخارجية طويلة الأجل: حيث يمتد أجل سدادها لفرات طويلة.
- القروض الخارجية متوسطة الأجل: حيث تكون مدتها أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات.
- القروض الخارجية قصيرة الأجل: حيث يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة أو أقل. (١)

[٢] حسب طبيعة استخدامها وتشمل ثلاثة أنواع وهى:

- القروض الخارجية للأغراض الاقتصادية: وتستخدم لأغراض عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.
- القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: حيث تستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الإستهلاكي من قبل البلد المقرض وتكون في صورة قروض عينية أو نقدية.
- القروض الخارجية للأغراض العسكرية: حيث تكون موجهة للأغراض العسكرية البحتة فهى لا تحقق أى مردود اقتصادى باعتبار أن المجال الذى تستخدم فيه هذه القروض غير إنتاجى.

[٣] حسب شروط تقديمها وتشمل نوعين:

- القروض السهلة: وتمنح بشروط ميسرة حيث تتضمن آجالاً طويلة وضآلة في معدلات الفائدة (٢).
- القروض الصعبة: وتتسم بقصر فترتى الإستحقاق والسماح وإرتفاع معدلات الفائدة عليها أى وفقاً للشروط التى تحددها أسواق رأس المال.

[٤] القروض الرسمية:

حيث يتم تقديمها إما في شكل قروض ثنائية يتم التعاقد عليها بين البلد المقرض والبلد المقرض بشكل رسمى وغالباً ما تسود عملية تقديم هذه القروض إعتبارات سياسية أكثر منها إعتبارات اقتصادية من أمثلتها قروض متعددة الأطراف تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى البلدان المقرضة. أما القروض الخارجية فيتم الحصول عليها من المصادر الخاصة غير الرسمية وعادة تكون قصيرة الأجل بمعدلات فائدة مرتفعة كقروض المصدرين وقروض البنوك التجارية. (٣)

[٥] الإستثمارات الأجنبية:

تسعى الدول النامية وخصوصاً الدول محدودة الدخل إلى تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية من أجل سد الفجوة بين الإدخار المحلى والإستثمار المحلى وتقليص الإعتماد على المديونية الخارجية. ويمكن تعريف الإستثمار الأجنبى بأنه الإستثمار الذى ينطوى على تملك المستثمر الأجنبى لجزء من أو كل الإستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطنى في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقه لمشروع الإستثمار فضلاً

(١) زينب حسين عوض الله:- مبادئ المالية العامة:(الاسكندرية: الدار الجامعية ١٩٩٨) ص ٣٠٧.

(٢) جمال الدين بعويسات: العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر ٢٠٠٢) ص ٥٣.

(٣) عرفات تقى الدين: مرجع سابق ص ٧١

عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المصنعة (١) وتنقسم الإستثمارات الأجنبية إلى نوعين رئيسيين هما:

الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه « تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات تابعة أجنبية أو ممارسة السيطرة على إدارة الشركة الأجنبية» ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشراً حيث يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة (٢).

ويمكن تمييز الإستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من أشكال الإستثمارات الأخرى بما يلي:

- تملك جزئي أو كلي لإستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر.
- إحتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الإستثمار.
- وقد يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر شكل مشروع مشترك للتملك الكلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية.
- يركز الإستثمار الأجنبي المباشر على ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي في البلد المضيف.
- يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء إنتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة البيئة التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج.

الإستثمار الأجنبي غير المباشر:

يمكن تعريفه على أنه تلك الإستثمارات التي تتدفق من داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية أو خاصة أو تأتي على شكل إكتتاب في الحقوق الصادرة عن تلك الدولة سواء تم الإكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تعطيمهم حق إدارة المشروع (٣).

ثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات

أ- الناتج والدخل

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي (Gross demestic product (GDP)) إجمالى قيم ما تم إنتاجه من السلع والخدمات في صورتها النهائية مقومة أسعار السوق خلال فترة زمنية محددة (سنة) ويقصد بالدخل القومى هو إجمالى الدخول التى تحصل عليها عناصر الإنتاج، رأس المال والعمل والتنظيم (مقابل مساهمتها في

(١) عبدالسلام ارقحف: نظريات التمويل وحدوب الإستثمارات الاجنبية(مصر، مؤسسة شباب الجامعه، ١٩٨٩)، ص ١٣

(٢) أمير حسب الله محمد: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية دراسة مقارنة - تركيا، كوريا الشالية -

الاسكندرية - الدار الجامعية ٢٠٠٤) ص ١٩

(٣) عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الاستثمارات الاجنبية في القانون الدولي (الاسكندرية: دار الفكر الجماعى، ٢٠٠٨) ص ١٧

العملية الإنتاجية حيث ان الناتج والدخل والإنفاق متطابقات ثلاث(١).
 إن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في كينيا يعتبر من أعلى معدلات النمو في القارة الأفريقية وهذا يشير إلى قوة الاقتصاد الكيني بسبب التنوع في الإستثمارات من قبل بنك التنمية الإفريقي وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع التمويل والعقارات والتأمين وقطاع الإتصالات والنقل(٢).
 بلغت نسبة مؤشر الفقر البشري ٥, ٢٩٪ عام ٢٠٠٧ وبلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من المتوسط الدولي وهو خط الفقر والتي تبلغ ٩, ١ دولار في اليوم حيث بلغت هذه النسبة ٦, ٣٣٪ في عام ٢٠٠٥ وكذلك بلغت نسبة الدخل التي يحتفظ بها أغنى ١٠٪ من سكان كينيا ٨, ٣٨٪ من إجمالي الدخل عام ٢٠٠٥.
 في حين بلغت نسبة الدخل التي تحصل عليها أفقر ١٠٪ من سكان كينيا ٧, ١٪ من إجمالي الدخل عام ٢٠٠٥ وقد بلغ معامل جيني والذي يعبر عن التفاوت في الدخل نسبة ٥, ٤٨٪ عام ٢٠٠٥ وهذا يدل على أن هناك تفاوت شديد في الدخل بين السكان في دولة كينيا ولا توجد عدالة في التوزيع(٢).

جدول (١) معدل النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الدخل القومي لدولة كينيا بالأسعار الجارية خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٩)

السنة	معدل النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية	السنة	معدل النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية
٢٠٠٠	٠.٦٪	\$٤١٠	٢٠١٠	٨.٤٪	\$٩٦٠
٢٠٠١	٤٪	\$٤٠٠	٢٠١١	٦.١٪	\$٩٩٠
٢٠٠٢	٠.٥٪	\$٣٨٠	٢٠١٢	٤.٥٪	\$١٠٥٠
٢٠٠٣	٢.٩٪	\$٤٠٠	٢٠١٣	٥.٧٪	\$١١٣٠
٢٠٠٤	٤.٦٪	\$٤٥٠	٢٠١٤	٥.٣٪	\$١٢٤٠
٢٠٠٥	٥.٧٪	\$٥١٠	٢٠١٥	٥.٥٪	\$١٢٩٠
٢٠٠٦	٥.٩٪	\$٥٨٠	٢٠١٦	٥.٨٪	\$١٣٥٠
٢٠٠٧	٦.٩٪	\$٧٠٠	٢٠١٧	٥.٧٪	\$١٤٢٠
٢٠٠٨	٠.٢٪	\$٨٢٠	٢٠١٨	٥.٩٪	\$١٦٠٠
٢٠٠٩	٣.٣٪	\$٩٠٠	٢٠١٩	٦٪	\$١٧٥٠

Source: <https://dataworldbank.org>

ويتبين من الجدول (١) أن معدل النمو الاقتصادي في كينيا بلغ ٦, ٠٪ عام ٢٠٠٠ وظل في إرتفاع مستمر حتى وصل ذروته ليصل إلى ٤, ٨٪ عام ٢٠١٠ وأصبح معدل النمو الاقتصادي في كينيا في حالة إستقرار بداية من ٢٠١٣ حتى وصل إلى ٦, ٠٪ عام ٢٠١٩.

(1) Jeffrey Owens: The economics of trade Edition, Philip Allan, (London:1927), P.45.

(2) African statistical year Book 2018 p230

كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد بلغ ٤٢٠ دولار في عام ٢٠٠٠ في حين بلغ ١٧٥٠ دولار في عام ٢٠١٩ ولكن بمقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة كينيا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول أفريقيا جنوب الصحراء نجد أن متوسط نصيب الفرد في كينيا مرتفع ولكن بمقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة كينيا (١) بالمعدلات العالمية والذي قررها البنك الدولي للدول المتوسطة وهي ١٠٣٦ دولار للفرد نجد أن متوسط الفرد في دولة كينيا أعلى من هذا المتوسط الذي قرره البنك وهذا يرجع إلى دخول الإستثمارات إلى الأراضي الكينية والعمل على الحد من البطالة.

ب- الإنفاق:

جدول (٢) تطور نسبة الإنفاق العام بالنسبة للمصروفات في كينيا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٠٠) (%)

نوع الإنفاق / السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦
الإنفاق الحكومي	١,٧	٠,٦	٣,٥	١٣	٧
الإنفاق الإستهلاكي الخاص	٠,٢	٦,٤	٧	٢,٥	٧,٢
الإنفاق الإستثماري	٨,٢	٢٧,٨	١٤,٤	٦,٧	٩,٣
المعاملات الخارجية صادرات	٠,٩	٩,٧	١٤,٢	٦,٢	٠,٦
المعاملات الخارجية واردات	١,٩	١٥	٨,١	١,٢	٤,٧

Source: African statistical yearbook.2018 P 231

ويتضح من الجدول (٢) أن الإنفاق الحكومي قد وصلت نسبته إلى ١٧٪ سنة ٢٠٠٠ وإرتفع حتى وصل إلى ٣٥٪ سنة ٢٠١٠ ثم واصل الإنفاق الحكومي إرتفاعه حتى وصل إلى ١٣٪ عام ٢٠١٥ ثم إنخفض إلى ٧٪ سنة ٢٠١٦ وبالنسبة للإنفاق الإستهلاكي (الخاص) قد وصل إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٠٠ ثم إرتفع حتى وصل إلى ٦,٤٪ عام ٢٠٠٥ وواصل الإرتفاع حتى وصل إلى ٧٪ عام ٢٠١٠ ثم إنخفض ليصل إلى ٢,٥٪ عام ٢٠١٥ ثم واصل الإرتفاع حتى وصل إلى ٧,٢٪ عام ٢٠١٦ وبالنسبة للإنفاق الإستثماري (المكون لرأس المال الثابت) نجد أنه قد وصل إلى ٨,٢٪ عام ٢٠٠٠ ووصل ذروته حتى وصل إلى ٢٧,٨٪ عام ٢٠٠٥ ثم إنخفض إلى ١٤,٤٪ عام ٢٠١٠ ووصل الإنخفاض حتى وصل إلى ٩,٣٪ عام ٢٠١٦.

أما بالنسبة لصافي المعاملات الخارجية (وهو الفرق بين الصادرات والواردات) نجد أنه في سنة ٢٠٠٠ بلغت الصادرات ٠,٩٪ في حين بلغت نسبة الواردات ١,٩٪ وكذلك بلغت نسبة الصادرات عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ٩,٣٪ وبلغت نسبة الواردات ١٥٪ وقد تغير الحال في عام ٢٠١٠ حتى وصلت نسبة الصادرات إلى ١٤,٢٪ وبلغت نسبة الواردات ٨,١٪ وكذلك تغير الحال في عام ٢٠١٥ حتى وصلت نسبة الصادرات إلى ٦,٢٪ في حين بلغت نسبة الواردات ١,٢٪ وهذا مؤشر جيد على تحسن المعاملات الخارجية لدولة كينيا ثم تراجع الصادرات حتى وصلت إلى ٠,٦٪ عام ٢٠١٦ وبلغت نسبة الواردات ٤,٧٪ مما يؤثر على

(1) African Statistical Year Book 2018 p231.

(2) African statistical year Book 2018, P. 233.

ميزان المدفوعات.

ج- القطاعات الاقتصادية الرئيسية

حيث تشمل القطاعات الاقتصادية الرئيسية كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والتعدين وقطاع التمويل والتأمين وقطاع الاتصالات وقطاع المطاعم والفنادق وتجارة الجملة (١).

جدول (٣) مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة كينيا خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٧)

(القيمة بالالف شلن)

٢٠١٧		٢٠٠٠		القطاع
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%٤٤	٢٣٣٤١٤٧	%٣٧	٢٨١٩٤٣	قطاع الزراعة
%٢٢	١١٦٥١٠٩	%٢٧	٢٠٢٨٧٨	قطاع التمويل والتأمين
%١٢	٦٥٧٩٦٠	%١٣	٩٨٩٤٠	قطاع الصناعة
%١٢	٦٣٢٥٣٧	%١٠	٧٩٨٣٨	قطاع الاتصالات
%١٠	٥٧١٩٨٤	%١٣	٩٨٣٧٩	قطاع المطاعم والفنادق
%١٠٠	٥٣٦١٧٣٧	%١٠٠	٧٦١٩٧٨	الإجمالي

(Source: African statistical yearbook.2018)

١- قطاع الزراعة:

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي في دولة كينيا نحو ٣٦٧, ٥٨٠ كم^٢ ويعيش السكان على ٨٪ فقط من هذه المساحة وتتراوح نسبة العمالة في قطاع الزراعة بين ٧٥٪-٧٨٪ من إجمالي القوى العاملة. وقد ساهم قطاع الزراعة ما يقرب من ٣٧٪، ٩٤٣, ٢٨١ شلن كيني عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين ساهم هذا القطاع بما يقرب من ١٤٧, ٣٣٤, ٢ شلن كيني عام ٢٠١٧ بنسبة ٤٤٪ بزيادة قدرها ٧٪، ومن أهم السلع الزراعية التي تنتجها كينيا (الشاي-البن-الأرز-التبغ-الذرة-القمح-قصب السكر-القطن) ودولة كينيا شأنها شأن كافة الدول الأفريقية تخصص في إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية وعلى رأسها السلع الزراعية والتي تعتبر ذات قيمة مضافة أقل للناتج المحلي الإجمالي (٢).

٢- قطاع التمويل والتأمين والعقارات:-

إن قطاع التمويل والتأمين والعقارات وهو القطاع المالي يعتبر من أهم القطاعات بعد قطاع الزراعة في دولة كينيا وقد ساهم هذا القطاع بما يقرب من ٢٧٪، ٨٧٨, ٢٠٢ شلن في الناتج المحلي الإجمالي لدولة كينيا بنسبة ٢٧٪ عام ٢٠٠٠ وقد إرتفعت هذه المساهمة لتصل إلى ١٠٩, ١٦٥, ١ شلن كيني بنسبة ٢٢٪ بنقص قدره ٥٪ عام ٢٠١٧ مما كان له الأثر الإيجابي في المساهمة الحقيقية لهذا القطاع في الاقتصاد الكيني وإرتفاع نسبة النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي بدولة كينيا.

(1)Source: African statistical year book 2018, P. 232.

(2) Joce lyme Delarue: systemic Impact elevation A methodology for complex Agricultural Development project. The care of Kenya European journal of Development Research, Vol. 25, Issue 5.2013 at <http://Papers.ssrn.com/2013/resaults.cfm>

٣- قطاع الصناعة والتعدين:-

إن قطاع الصناعة والتعدين في دولة كينيا يعتبر غير متطور إذا ما قورن بالإمكانات الهائلة التي تمتلكها كينيا من الثروات الطبيعية والموارد الطبيعية التي يمكن أن تحولها إلى دولة غنية حال إستغلال تلك الموارد الإستغلال الأمثل ومن أمثلة هذه الثروات الطبيعية الذهب والحديد والماس وكربونات الصوديوم والفلسبار والبوكسيت الذي يستخدم في صناعة الألومنيوم.

وقد ساهم هذا القطاع بما يقرب من ٩٨, ٩٤٠, ٠٠٠ شلن كيني بنسبة ١٣٪ عام ٢٠٠٠ بينما إرتفعت هذه المساهمة لتصل إلى ٦٥٧, ٩٦٠, ٠٠٠ شلن كيني بنسبة ١٢٪ بنقص قدره ١٪ عام ٢٠١٧ وهذا يدل على أهمية مساهمة هذا القطاع في تحسن مستوى الناتج المحلي الإجمالي لدولة كينيا.

٤- قطاع الإتصالات:-

يعتبر قطاع الإتصالات من القطاعات الواعدة في دولة كينيا والذي أدى بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي لدولة كينيا حيث ساهم هذا القطاع بما يقرب من ٧٩, ٨٣٨, ٠٠٠ شلن كيني بنسبة قدرها ١٠٪ عام ٢٠٠٠ في حين إرتفعت المساهمة لتصل إلى ٦٣٢, ٥٣٧, ٠٠٠ شلن كيني بنسبة قدرها ١٢٪ بزيادة قدرها ٢٪ عام ٢٠١٧ وهذا القطاع يعتبر من أهم القطاعات التي تقود قاطرة التنمية في دولة كينيا.

٥- قطاع المطاعم والفنادق (السياحة):-

يعتبر قطاع السياحة في كينيا من أهم القطاعات أيضاً نظراً لما تملكه دولة كينيا من مناظر طبيعية خلابة وغابات تحتوى على العديد من الحيوانات النادرة والتي تؤدي إلى جذب السياح من كل أرجاء العالم وقد ساهم هذا القطاع بما يقرب من ٩٨, ٣٧٨, ٠٠٠ شلن كيني بنسبة قدرها ١٣٪ عام ٢٠٠٠ وقد إرتفعت هذه المساهمة لتصل إلى ٥٧١, ٩٨٤, ٠٠٠ شلن كيني بنسبة قدرها ١٠٪ بنقص قدره ٣٪ في عام ٢٠١٧ ليساهم هذا القطاع بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدولة كينيا حيث بلغت نسبة المساهمة ٩, ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وكذلك وصلت نسبة العمالة في هذا القطاع ٩٪ من إجمالي العمالة في دولة كينيا عام ٢٠١٧.

٦- قطاع الإستثمار الأجنبي:

تعد دولة كينيا من الدول الواعدة لجذب الإستثمارات الأجنبية نظراً لما تتمتع به من موارد طبيعية وثروات معدنية ولكن لم يصل الإستثمار الأجنبي إلى المستوي المأمول نظراً لوجود معوقات كثيرة في البنية التحتية والتنظيمية في كينيا.

جدول (٤) جملة الإستثمارات في دولة كينيا خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٦)

(مليون شلن كيني)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإستثمار	١١١	٥	٢٨	٨٢	٤٦	٢١	٥١	٧٢٨	-
السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الإستثمار	١١٥	١٧٨	٣٣٥	١٣٨٠	١١١٩	٨٢١	٦٢٠	٣٩٤	

Source: Africanstatistical year book 2018.

ومن الجدول يتبين أن حجم الإستثمارات الأجنبية في كينيا قد بلغ ١١١ مليون شلن كيني عام ٢٠٠٠ ووصل ذروته عام ٢٠١٢ ليصل إلى ١٣٨٠ مليون شلن كيني ثم تراجع ليصل إلى ٣٩٤ مليون شلن كيني عام ٢٠١٦ مما يستوجب معه بذل المزيد من الجهد وتذليل العقبات التي تقف حائلا أمام تدفقات الإستثمارات الأجنبية في كينيا.

ومن أهم الدول التي تقوم بتقديم المساعدات الإنمائية لدولة كينيا الولايات المتحدة الأمريكية وقد بلغت جملة المساعدات الإنمائية ٨٠٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار عام ٢٠١٦ وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية من المملكة المتحدة ١٨١,٠٠٠,٠٠٠ دولار عام ٢٠١٦ وكذلك بلغت جملة المساعدات الإنمائية من المؤسسات الدولية ٣٤٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار عام ٢٠١٦ وبلغت جملة المساعدات الإنمائية المقدمه لدولة كينيا من ألمانيا مبلغ ٢٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار عام ٢٠١٦ وبلغت المساعدات المقدمة من دولة اليابان لدولة كينيا ٨٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار عام ٢٠١٦.

د- تطور الأداء الاقتصادي

وهو عبارة عن تحليل الأداء الاقتصادي لدولة كينيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) ويتناول الأداء الداخلى من خلال التضخم والموازنة العامة والإيرادات والنفقات والأداء الخارجى من خلال ميزان المدفوعات وتطور حجم الصادرات والواردات كما يلي:

١- الأداء الداخلى: يتم تناول الأداء الداخلى من خلال النقاط التالية:-

• التضخم:

عرف الاقتصاديون التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تتمثل بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الناتج عن إختلاف التوازن بين العرض المتاح والمحدود من السلع او الخدمات والطلب الفعلى أي المدعوم بالقوة الشرائية المتمثلة في النقود والذي يزيد عن العرض المتاح. (١)
وتوضح النظرية الاقتصادية أن زيادة الطلب على السلع والخدمات عن العرض تؤدي إلى إرتفاع الأسعار والتي يعد المؤشر التقليدي على حدوث ظاهرة التضخم في أي اقتصاد (٢)
وعليه فإن الاقتصاد الكيني من الاقتصادات الأفريقية والتي كانت تعاني من التضخم ولكن على فترات وقد بلغ ذروته عام ٢٠٠٨ حيث بلغ معدل التضخم ٢٥,٨% ثم بعد ذلك إنخفض حتى وصل إلى ٤% عام (٢٠١٧).

جدول (٥) معدل التضخم في كينيا خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٧)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
التضخم	١٠%	٥,٨%	٢%	٩,٨%	١١,٦%	١٠,٢%	١٤,٨%	٩,٨%	٢٥,٨%
السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
التضخم	٩,٥%	٤,١%	١٤%	٩,٤%	٥,٧%	٦,٩%	٦,٦%	٦,٣%	٤%

Source: Africal stotstical year Book (2018)

(١) د. محمد طنطاوى الباز: نظرية التجارة الخارجية (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2009) ص 28
(٢) د. محمد حاتم عبدالكريم: التضخم المالى والسياسة الغربية في مواجهة التضخم الإقتصادي دراسة تطبيقية على مصر "رسالة دكتوراة غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، 1984)

يتضح من الجدول (٥) أن معدل التضخم قد بلغ ١٠٪ عام ٢٠٠٠ وبلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ٨, ٢٥٪ ثم بعد ذلك إنخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٤٪ عام ٢٠١٧ وهذا يدل على أن هناك ضخ للإستثمارات الداخلية والخارجية وتغيير السياسات الإقتصادية للحد من ظاهرة التضخم في دولة كينيا. (١)

- الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها مجموعة من الأهداف والبرامج المعبر عنها بالأرقام والتي ترغب الدولة في تنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة بأقل التكاليف خلال مدة قادمة معبر عنها بحجم تكلفة كل هدف أو برنامج مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات ذاتها (٢).

أما المفهوم الاقتصادي للموازنة فهي الأداة التي من خلالها يمكن لدولة أن تتدخل بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي بغرض تحفيز الاقتصاد القومي من خلال رفع معدلات النمو وتحقيق الإستقرار الاقتصادي وكذلك كبح جماح التضخم أو الكساد الاقتصادي وهي أيضاً وسيلة لدعم التخطيط على المستوى القومي وتنقسم الموازنة العامة إلى:-

- الإيرادات:

جدول (٦) إجمالي الإيرادات والمنح لدولة كينيا خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٧)

(مليون شلن كيني)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإيرادات	١٨٢٦٩٠	٢١٦٣٩٥	٢٠٣٤٣٠	٢٢٥٦٩٢	٢٧٠٩٥٣	٣٠٤٧٠٧	٣٣١٣٢١	٣٨٨٥٢٤	٤٨١٩٠٠
السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الإيرادات	١٠٤٥٦٥٧	١٢٧١٦٣٨	١٥١٤١٥٢	١٧٢٧٣٢٤	١٠٠٦٢٤١	٢٣٢٩٩٦٩	٢٦٥٨١٦٦	٢٧٥٣٥٢٨	٣١١٩٥٠٠

Source: African statistical year book 2018

ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أن الإيرادات العامة في دولة كينيا قد بلغت ١٨٢, ٦٩٠, ٠٠ شلن كيني عام ٢٠٠٠ ثم إرتفعت حتى وصلت إلى ٣, ١١٩, ٥٠٠, ٠٠ شلن كيني عام ٢٠١٧ وهذا مؤشر واضح على أن الإيرادات في تطور وزيادة مستمرة مع ملاحظة أن الإيرادات العامة في تطور وزيادة مستمرة إلا أن الإيرادات العامة تعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة أو غير المباشرة بالإضافة إلى المنح والمساعدات التي تحصل عليها دولة كينيا من الدول أو الجهات المانحة حيث بلغت فيه الضرائب المباشرة ٦٦٢, ٨٥٤, ٠٠ شلن كيني والضرائب غير المباشرة ٥٤٣, ٦٩٦, ٠٠ شلن كيني في حين بلغت الضرائب التجارية ١١٩, ٦٤٣, ٠٠ شلن كيني وقد بلغ إجمالي المنح ٢١, ٣١٢, ٠٠ شلن كيني وذلك في عام ٢٠١٧ (٣).

(١) African statistical year book 2018p: 231

(٢) وهي بوعلام: علاقة سعر الصرف بالموازنة العامة مجلة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 2 - العدد الثاني (الجزائر: جامعة محمد بو ضياف - المسلة - مارس 2008 -)

(٣) African statistical year book 2018p: 233

- النفقات:

جدول (٧) جملة النفقات لدولة كينيا خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠)

(مليون شلن كيني)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
النفقات	١٧٥١١٩	٢٣٢٥٢١	٢٢٥٧٦٠	٢٦٤١٤٤	٢٨٢١٨٣	٣٠٣٣٧٣	٣٨٢٨١٨	٤٠٦٨٠٠	٥٥٨٥٠٠
السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
النفقات	٥٠٥٥٠٨	٧٠٢٩٤٣	٩٤٥٣١٣	١١٣٢١٢٦	١٣٠٠٥٥٩	١٦٣٩١٩٩	١٧٤٦٤٥٢	٢١٥٢٠٦٣	٢١٥٢٠٦٣

Source: African statistical year book 2018

يتبين من الجدول (٧) أن إجمالي النفقات قد بلغت ١١٩, ١٧٥, ٠٠٠ شلن كيني عام ٢٠٠٠ في حين قد زادت هذه النفقات لتصل إلى ٢, ١٥٢, ٠٦٢, ٠٠٠ شلن كيني عام ٢٠١٧ وهذا يؤكد مدى زيادة النفقات خلال تلك الفترة وقد كانت أكبر بنود هذه النفقات هي النفقات الرأسمالية وقد بلغت ١, ٠٠١, ٤٩٧, ٠٠٠ شلن كيني في حين بلغت جملة النفقات الجارية ٩١٠, ٠٠٠, ٠٠٠ شلن كيني وقد بلغت نفقات المشتريات ٥٠٧, ٦٧١, ٠٠٠ شلن كيني وقد بلغت النفقات على الأجور والرواتب ٣٤٠, ٠٠٠, ٠٠٠ شلن كيني وبلغت التحويلات الجارية ٦٢, ٩٣٣, ٠٠٠ شلن كيني وقد بلغت مدفوعات الفائدة ٢٤٠, ٠٠٠, ٠٠٠ شلن كيني

وبمقارنة النفقات العامة الإجمالية مع الإيرادات العامة الإجمالية خلال الفترة (٢٠١٧- ٢٠٠٠) يتضح أن هناك عجزاً بصفة مستمرة في الميزانية العامة في دولة كينيا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٨) عجز الموازنة العامة في دولة كينيا خلال الفترة من (٢٠١٧-٢٠٠٠)

(شلن كيني)

السنة	٢٠٠٠	٢٠١٧
الإيرادات العامة الإجمالية	١,٨٢٦,٩٥٠	١٥,٢٤٢,١٠٠
النفقات العامة الإجمالية	١٧,٥١١,٩٠٠	٢١,٥٢٠,٦٣٠
الفائض-العجز	١٥,٦٨٤,٩٥٠,٠٠٠-	٦,٢٨٧,٥٣٠,٠٠٠-

Source: African statistical year book 2018

ومن الجدول (٨) يتضح أن هناك عجز قدره ١٥, ٦٨٤, ٩٥٠, ٠٠٠ شلن كيني عام ٢٠٠٠ في حين تم تقليل العجز ليصل إلى ٦, ٢٨٧, ٥٣٠, ٠٠٠ شلن كيني في عام ٢٠١٧ وهذا مؤشر واضح على نقص العجز عما كان عليه من قبل مما يدل على وجود جهود مبذولة لتعظيم الإيرادات وتقليل النفقات في ميزانية دولة كينيا.

ب - مساهمة القطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى لدولة كينيا

- فى عام ٢٠١٢ ساهمت الزراعة بنمو ٢٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى والقطاع الصناعى بحوالى ٩٪ وساهم قطاع الخدمات بنحو ٦٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (١).
- فى عام ٢٠١٣: ساهمت الزراعة بنسبة ٢٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى وقطاع الصناعة بنمو ٣,١٦٪ والخدمات ٦٣٪ وفيما يتعلق بأداء النمو الاقتصادى الأخير فقد نما الناتج المحلى الإجمالى بمتوسط سنوى قدره ٣,٧٪ على مدى السنوات الخمس الماضية (٢) (٢٠٠٨-٢٠١٢).
- إن التوقعات على المدى القصير إيجابية حيث يتوقع نمو الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ٥,٦٪ خلال السنوات القادمة مدفوعاً بشكل رئيسى بزيادة الإستثمارات فى القطاع الخاص وزيادة الصادرات ومن المتوقع أن تكون الخدمات خاصة المالية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والبناء هي المحرك الرئيسى لنمو الناتج المحلى الإجمالى وقد يكون لإكتشاف النفط والغاز والفحم عام ٢٠١٢ القدرة على تعزيز التنمية الإجتماعية والاقتصادية الشاملة وتشمل التحديات الرئيسية أمام القطاعات الإستخراجية الناشئة التشريع القديم والقدرة المحدودة على التفاوض بشأن عقود الإستكشاف والصراع المحتمل على إدارة الموارد بين الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات
- فى عام ٢٠١٥ ساهمت مشروعات البنية التحتية بنسبة (٦,٤٨٪) فى نمو الناتج المحلى الإجمالى وساهم قطاع النقل بنسبة ٣,٢٧٪ وقطاع الطاقة بنسبة ٨,١٣٪ وقطاع الاتصالات بنسبة ٤,١٠٪ ومن هذا التوزيع الإجمالى لنسب هذا المبلغ على القطاعات المختلفة يتضح مدى الأهمية النسبية التي توليها مجموعة البنك لعلاج عجز البنية التحتية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة فى كينيا. (٣)
- فى عام ٢٠١٦: ساهم قطاع الخدمات بنسبة ٦٦٪ من النمو والصناعة التي شكلت ١٩٪ من النمو وساهمت الزراعة بنسبة ١٥٪ من النمو وهو أدنى مستوى فى السنوات الأخيرة وكان النمو فى الخدمات مدفوعاً بالعقارات (التي نمت بنسبة ١٢٪) والنقل والتخزين (الذى نما بنسبة ١٠٪) وكان النمو فى الصناعة مدفوعاً بالبناء (والذى نما بنسبة ٢,٨٪) وساهم التصنيع بنسبة ٢,٦٪ (٤).
- فى عام ٢٠١٨: ساهم قطاع الخدمات بنسبة ٨٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى وساهمت الصناعة ١٨٪ واستمر الأداء الضعيف لقطاع الزراعة وقد ساهم القطاع الخاص فى دولة كينيا بنسبة ٩٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى ووفر ٨٠٪ من العمالة الرسمية فى مجال قطاع الأعمال الصغيرة غير الرسمية التي توظف ما يقرب من ٩ من أصل ١٠ من العاملين بالقطاع الخاص (٥).

(1) African Development Bank Group: African Development Report 2012, (Marrakesh, Morocco: African Development Bank, 2013)

(2) African Development Bank Group: African Development Report 2013, (Kigali, Rwanda: African Development Bank, May 2014)

(3) African Development Bank Group: African Development Report 2015, (Yosaka: African Development Bank, May 2016)

(4) African Development Bank Group: African Development Report 2016, (Tunis: African, Development Bank, Financial Management and Financial Statements, March 2017)

(5) African Development Bank Group: **آفاق الاقتصاد الأفريقى** (AEo) **توقعات الاقتصاد الكينى والصحة الرئيسية لبلدان شرق أفريقيا، كينيا: توقعات الاقتصاد الكينى 2018**

ثالثا : عرض نماذج القياس فى الدراسات التطبيقية السابقة

يتناول هذا المبحث عرض مجموعة من الدراسات التى تمت فى هذا المجال والتى نبينها فيما يلى :

[1] Financial Structure and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa(1)

الهدف من الدراسة:

قياس العلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين التمويل المالى والنمو الاقتصادى لدول أفريقيا جنوب الصحراء، تتكون العينة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤

النموذج المستخدم:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_1 X_{it} + \varepsilon_{it}$$

$y_t = \text{GDP}$.

$FS_{it} = \text{financial structure}$

$X_{it} = \text{control variables}$

$\varepsilon_{it} = \text{the error term}$.

نتائج الدراسة

أظهرت النتائج أن هناك تأثير للتمويل المالى على النمو الاقتصادى، فالتمويل مهم للنمو الاقتصادى، وعلى الحكومات فى الدول الأفريقية جنوب الصحراء أن تركز على تطوير القطاع المصرفى وطرق التمويل المختلفة من البنوك الإقليمية إلى المستوى الذى يكون فيه قادراً لدعم الإحتياجات المالية للاقتصاد القومى، وتوفير التمويل الداعم بالنسبة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تركز عليها البنوك الإقليمية فى التمويل.

[2] Causality and cointegration Testing between Savings and Investment in the Algerian Economy during (2011-1970)

الهدف من الدراسة:

استهدفت الدراسة البحث فى العلاقة بين معدل الإدخار ومعدل الإستثمار فى الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١) وليبيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من عدمها، تطلب استخدام بعض الأدوات الإحصائية، فضلا عن إختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، تم استخدام إختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل -جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى استخدامنا لمنهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينها.

النموذج المستخدم:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 FS_{it} + \beta_1 X_{it} + \varepsilon_{it}$$

$y_t = \text{GDP}$.

$FS_{it} = \text{financial structure}$

$X_{it} = \text{control variables}$

$\varepsilon_{it} = \text{the error term}$.

نتائج الدراسة

أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين التمويل المالي والنمو الإقتصادي فالتمويل مهم للنمو الإقتصادي لذا يجب تطوير طرق التمويل المختلفة وتنويعها داخليا وخارجيا لتوفير التمويل الازم للمستقبل المنشود نحو النمو .

[3] Banking on Africa Standard Chartered's social and economic impact.

الهدف من الدراسة:

تركز هذه الدراسة على دور Standard Chartered's في تمويل التجارة والإستثمار، يعتبر بنك Standard Chartered's ممول مالي كبير في أفريقيا، ليس فقط بسبب الإقراض والتمويل التجاري، ولكن أيضًا بفضل دعم الأسواق المالية.

النموذج المستخدم:

تستند الدراسة إلى نموذج المدخلات والمخرجات الذي أشار اليه Wassily Leontief، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل عام ١٩٧٣، يهدف نموذج المدخلات والمخرجات إلى قياس العلاقات المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وتأثير تمويل البنوك على هذه العلاقات وفي حالة Standard Chartered، يوضح النموذج مدى تأثير تمويل البنك على الإنتاج والمبيعات.

نتائج الدراسة

اختلف تأثير ستاندرد تشارترد بشكل كبير على كل دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، طبقا للهيكل الاقتصادي لكل دولة، ففي كينيا هيكل اقتصادي يحتوي على العديد من القطاعات بينهم روابط متعددة، مما يعزز من خلق فرص العمل عند التمويل المناسب، نيجيريا هي أقل من كينيا من حيث القطاعات الاقتصادية فنجد التأثير أضعف، مع ملاحظة أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يكون له الأثر الأكبر على النمو والإنتاج.

رابعا: عرض نتائج نموذج القياس وتحليلها

أ- توصيف النموذج

تم اختيار نموذج (Vectorial Auto Regressive) (VAR) لأنه يتناسب مع بيانات الدراسة، وتحليلها من حيث قياس العلاقة بين التمويل المقدم من بنك التنمية الأفريقي كمتغير مستقل، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع مع عمل الإختبارات اللازمة للتأكد من جودة النموذج، وسلامة البيانات إحصائيا، ومدى التوافق مع النظرية الاقتصادية.

أشار Sims في عام ١٩٨١ أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة، لذا إقترح بناء نموذج ومعاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة، وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.

النموذج العام الذي إقترحه هو نموذج (Vectorial Auto Regressive) (VAR) الذي يمكن كتابته بالشكل:

$$Y_t = a + bx_1 + \dots + \epsilon_t$$

المتغير التابع: Y_t

المتغير المستقل: x_1

المتغير العشوائي: ϵ_t

إن تقدير النموذج يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

بناء نموذج الدراسة نموذج VAR⁽¹⁾

إن بناء النموذج VAR يتطلب ما يأتي:

١- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة سلاسل مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة. إن عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية يرجع في كثير من الأحيان إلى وجود جذر الوحدة، وقد اقترح Dickey & Fuller⁽²⁾ اختباراً يكشف وجود جذر الوحدة أو عدم وجودها.

يقوم اختبار D.F على اختبار قيمة p وإن فرضيات الاختبار هي:

قبول هذه الفرضية يعني عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة $H_0: p=1$

رفض هذه الفرضية يعني عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة $H_0: p < 1$

نحسب إحصائية الاختبار t ثم نقوم بمقارنتها مع t الجدولية التي قدمها Dickey & Fuller إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى، ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة الزمنية مستقرة أي لا تحوي جذر الوحدة.

٢- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات:

أدخل Granger مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969، وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث أن المتغير العشوائي المستقل X يؤثر على المتغير العشوائي التابع y مع العلم بأن:

- السببية لا تطبق إلا على متغيرات عشوائية.

(1) Shumway R.H. and Stoffer D.S. (2006) "Time Series Analysis and Its Applications". SPRINGER, New York04.

(2) Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74..

- الماضي والحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير ممكن.

وأشار Granger إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن، يتطلب إختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه إنحدار ذاتي VAR ثنائي الإتجاه الذي يصف سلوك متغيرات الدراسة، كما يتطلب كذلك إستخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، لأن غياب صفة الإستقرار قد يجعل الإنحدار المقدر زائفاً.

إختبار Granger للسببية يميز بين أربعة أنواع من السببية:

• السببية وحيدة الإتجاه:

يعني أن المتغير العشوائي المستقل x يؤثر علي المتغير العشوائي التابع Y.
او أن المتغير العشوائي التابع y يؤثر علي المتغير العشوائي المستقل x.

• السببية بالإتجاهين:

يعني أن المتغير العشوائي المستقل x يؤثر علي المتغير العشوائي التابع y، وأن المتغير العشوائي التابع y يؤثر علي المتغير العشوائي المستقل x .

• السببية الآتية:

يعني أن القيمة الحالية للمتغير العشوائي المستقل x تؤثر علي القيمة الحالية للمتغير العشوائي التابع y.
او أن القيمة الحالية للمتغير العشوائي التابع y يؤثر علي القيمة الحالية للمتغير العشوائي المستقل

• السببية المتباطئة:

يعني أن القيمة الماضية للمتغير العشوائي المستقل x تؤثر علي القيمة الحالية للمتغير العشوائي التابع y.
او أن القيمة الماضية للمتغير العشوائي التابع y يؤثر علي القيمة الحالية للمتغير العشوائي المستقل

وتم تحديد المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة وذلك وفقاً لنموذج Vectorial Auto Regressive (VAR) كالتالي:

$$GDP = \alpha + \beta_1 Fund + \beta_2 R + \beta_3 S + \mu$$

GDP: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية

Fund: إجمالي التمويل من بنك التنمية الأفريقي

$\alpha + \beta_1$: معاملات النموذج

معدل سعر الفائدة الحقيقي R:

الإنفاق العام S:

الخطأ العشوائي μ :

وبالتالي تم إختيار النموذج وتحديد المتغيرات

ب - نتائج القياس :

١-اختيار سكون السلاسل الزمنية

يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة، إذا توافرت الشروط الآتية: ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن، ثبات التباين عبر الزمن، وسنختبر سكون السلاسل الزمنية من خلال إختبار ديكي فولر الموسع وإختبار بإستخدام برنامج Eviews9.

يتضح من الجدول (٩) أن السلسلة الزمنية لمتغير الدراسة التابع للنتائج المحلي الإجمالي (GDP)، كانت غير ساكنة في المستوى level (T-statistic = 5.52 , prob = 1)، لذا تطلب إجراء الإختبار بإستخدام الفروق من الدرجة الأولى، وأشارت النتائج في الجدول التالي بأن السلسلة الزمنية لمتغير الدراسة التابع للنتائج المحلي الإجمالي (GDP)، كانت غير ساكنة (T-statistic = -1.9 , prob = 0,324)، مما تطلب إجراء الإختبار بإستخدام الفروق من الدرجة الثانية، وأشارت النتائج في الجدول التالي بأن السلسلة الزمنية لمتغير الدراسة التابع للنتائج المحلي الإجمالي (GDP)، كانت ساكنة (T-statistic = -6.95 , prob = 0,000).

جدول (٩)

نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغير الدراسة (GDP)

المتغير	ADF (ديكي فولر الموسع)					
	المستوي		الفرق الأول		الفرق الثاني	
	T-statistic	Prob	T-statistic	Prob	T-statistic	Prob
GDP	5,52	1,000	1,90-	0,3242	-6,95	0,0000

Eviews9

يتضح من الجدول (١٠) أن السلسلة الزمنية لمتغير الدراسة المستقل تمويل بنك التنمية الأفريقي (fund)، كانت غير ساكنة في المستوى level (T-statistic = 0.47 , prob = 0.98)، لذا تطلب إجراء الإختبار بإستخدام الفروق من الدرجة الأولى، وأشارت النتائج في الجدول التالي بأن السلسلة الزمنية لمتغير الدراسة المستقل تمويل بنك التنمية الأفريقي (fund)، كانت ساكنة (T-statistic = - 4,4).

(, prob = 0,006), مما يدل علي خلو بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من وجود جذرة الوحدة ويعطي إشارة للسير قدما في إجراء الإختبار القياسي علي النموذج.

جدول (١٠)

نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغير الدراسة (fund)

المتغير	ADF (ديكي فولر الموسع)					
	المستوي		الفرق الأول		الفرق الثاني	
	T-statistic	Prob	T-statistic	Prob	T-statistic	Prob
fund	0.47	0.98	4.4-	0.006		

Eviews9

يتضح من الجدول (١١) أن السلسلة الزمنية لمتغير الدراسة المستقل معدل سعر الفائدة الحقيقي (R)، كانت ساكنة في المستوي level (T-statistic = -3.8 , prob =0.006)، مما يدل علي خلو بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من وجود جذرة الوحدة، ويعطي إشارة للسير قدما في إجراء الإختبار القياسي علي النموذج.

جدول (١١)

نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغير الدراسة (R)

المتغير	ADF (ديكي فولر الموسع)					
	المستوي		الفرق الأول		الفرق الثاني	
	T-statistic	Prob				
R	-3.8	0.006				

يتضح من الجدول (١٢) أن السلسلة الزمنية لمتغير الدراسة المستقل الإنفاق العام (S)، كانت غير ساكنة في المستوي level (T-statistic = 1.14 , prob =0.99)، لذا تطلب إجراء الإختبار باستخدام الفروق من الدرجة الأولي، وأشارت النتائج في الجدول التالي بأن السلسلة الزمنية لمتغير الدراسة المستقل للإنفاق العام (S)، كان تغير ساكنة (T-statistic = -3,5 , prob = 0,015)، وكانت ساكنة عند إجراء الإختبار بإستخدام الفروق من الدرجة الثانية، مما يدل علي خلو بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من وجود جذرة الوحدة ويعطي إشارة للسير قدما في إجراء الإختبار القياسي علي النموذج.

جدول (١٢)

نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغير الدراسة (R)

المتغير	ADF (ديكي فولر الموسع)					
	المستوي		الفرق الأول		الفرق الثاني	
	T-statistic	Prob	T-statistic	Prob		
R	1.14	0.99	-3.5	0.015	-7	0.000

٢- إختبار التكامل المشترك

سيتم إجراء إختبار جوهانسون للتكامل المشترك باستخدام برنامج Eviews9، للتأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

جدول (١٣)

نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Likelihood Ratio	Critical value Sig level = 0.05	فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك
٤٦	٤٧	*None
٢٣	٢٩	at most 1
٨	١٥	at most 2
٣.٢	٣.٨	at most 3

Eviews9

تشير نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك، برفض الفرضية الأولى والثانية والثالثة بعدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، مما يدل على وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة لأكثر من ٣ متغيرات وعند مستوى معنوية ٥٪، وهذا مؤشر جيد على المضي في إجراء تقدير النموذج.

٣- إختبار السببية لجرانجر:

تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي وتمويل البنك الأفريقي للتنمية في دولة كينيا، وفي إتجاه واحد تمتد من النمو الي التمويل، حيث إن F المحسوبة ٣.٦ أكبر من F الجدولية ٣.٢٥.

جدول (١٤)

إختبار جرانجر للسببية

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.9392	0.06290	27	AFRICAN_FUND does not Granger Cause GDP
0.0444	3.60028		GDP does not Granger Cause AFRICAN_FUND

قيمة (DW) التي بلغت ٠.٨٧ مما يدل أيضا علي جودة النموذج، وكذلك صحة اتجاه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المراد تقديرها.

يتضح من النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين تمويل بنك التنمية الأفريقي والنمو الاقتصادي في كينيا، فزيادة التمويل تؤثر علي نمو الناتج المحلي الإجمالي في كينيا.

وأن هناك علاقة سلبية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية مع تقليل سعر الفائدة يزيد الإستثمار وبالتالي الإنتاج مما يؤثر بالإيجاب علي النمو الاقتصادي.

وهناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تشير زيادة النمو مع زيادة الإنفاق العام بشقيه الإستثماري والإستهلاكي.

نتائج الدراسة والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وهي :

- ١- وجود علاقة موجبة بين دور التمويل المقدم لبنك التنمية الأفريقي والنمو الاقتصادي في كينيا .
- ٢- وجود علاقة تكامل مشترك بين تمويل بنك التنمية الأفريقي والنمو الاقتصادي في كينيا .
- ٣- بلغ معامل التحديد لتقدير نموذج الانحدار ٩٦ أى أن دور بنك التنمية الأفريقي والمتغيرات المستقلة تفسر ٩٦٪ من المتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي في كينيا .

ثانياً: التوصيات:

- ١- جذب إستثمارات القطاع الخاص: يعتبر إستثمار القطاع الخاص من أهم الركائز التي تدعم النمو الاقتصادي في أى مجال لذا لابد من إقامة علاقات إستراتيجية مع مؤسسات خاصة متعددة الجنسيات تضمن تدفق الإستثمارات للقطاع الخاص في دولة كينيا مع توفير مناخ ملائم لتشجيع إستثمار رؤوس الأموال المحلية للإقامة المشروعات المختلفة.
- ٢- إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي: ان التحدى الحقيقي الذى ينبغى أن يقدمه الاقتصاد الكينى هو تصحيح مسار التنمية الاقتصادية والإجتماعية داخل الدولة من واقع إعادة النظر في الخطة الحالى من خلال إعادة التفكير في النموذج الاقتصادي الذى يعتمد إستراتيجية التوجه نحو

التصدير للسلع النهائية الإستهلاكية وليس الإتجاه المفرط نحو تصدير المواد الخام منخفضة الثمن.

٣- تنوع الهياكل الإنتاجية لدولة كينيا للتقليل من مخاطر الإعتماد بشكل متزايد على تصدير منتج واحد أو منتجين والإبتعاد عن مخاطر الإعتماد على القطاعات الأولية في توليد الدخل.

٤- إتخاذ كافة الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية الصناعات الناشئة والوليدة والصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتشجيع الإستثمار في هذه الصناعات عن طريق الدخول الى الأسواق المعفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص.

٥- الحفاظ على مستويات ملائمة من الإنفاق العام وبخاصة الإنفاق الموجه لزيادة الإستثمار فى القطاعات الإستراتيجية مثل قطاع التعليم وقطاع الصحة وذلك من خلال زيادة المخصصات الموجهة لهذه القطاعات.

٦- العمل على إتخاذ كافة الإجراءات والقرارات وسن القوانين لإقامة نظام تجارى يتسم بالإنفتاح والقابلية للتنبؤ والتخطيط للمستقبل وإلغاء كافة القيود وتحسين مناخ الإستثمار وتهيئة فرص الحصول على التمويل الخارجى الذى يدعم عملية النمو الإقتصادى بدولة كينيا.

أولاً: المراجع العربية

- ١- احمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالى (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة - ١٩٨٩) ص ٢٨٧
- ٢- أفيريت هاجن: اقتصاديات التنمية - ترجمة جورج خورى / محمد توفيق / عزمى طه - (الاردن: مركز المكتبة الاردنى، ١٩٨٨).
- ٣- أمير حسب الله محمد: محددات الإستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر فى البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة - تركيا، كوريا الشمالية - (الاسكندرية - الدار الجامعية ٢٠٠٤) ص ١٩
- ٤- جمال الدين بعويسات: العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر ٢٠٠٢) ص ٥٣
- ٥- حسن العموندى: المؤسسات الاقتصادية (لبنان: دار النهضة - ١٩٨٠) ص ٣٨
- ٦- زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة: (الاسكندرية: الدار الجامعية ١٩٩٨) ص ٣٠٧.
- ٧- سمير محمد عبدالعزيز: التمويل العام (الأسكندرية: مكتبة الأشعاع للطباعة والنشر. ١٩٩٧) ص ٤١٥
- ٨- صندوق النقد الدولى: مجلة التمويل والتنمية (واشنطن: يونيو ٢٠١٥ - العدد ٥٢ - الرقم ٢) ص ١٥
- ٩- طارق الحاج: مبادئ التمويل (عمان: دار الصناعة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢) ص ٢١
- ١٠- عبدالسلام ارقحف: نظريات التمويل وحدوب الإستثمارات الاجنبية (مصر، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩)، ص ١٣
- ١١- عبدالغفار حنفى: أساسيات التمويل والإدارة المالية (الاسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠١) ص ٣٨٥
- ١٢- عبدالهادى عبدالقادر بيومى: أساسيات التنمية والتخطيط الإقتصادى (مصر: اسبوط - جامعة اسبوط - ٢٠٠٨) ص ١٦٣

- ١٣- عرفان تقي الدين: التمويل الدولي (الأردن: عمان - دار مجدولان - ١٩٩٩) ص ٥١
- ١٤- عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي (الإسكندرية: دار الفكر الجماعي، ٢٠٠٨) ص ١٧
- ١٥- غازي عبدالرازق النقاش: التمويل الدولي والعمليات المصرفية، (الأردن: دار وائل للنشر، ٢٠٠٦) ص ٢٥٥.
- ١٦- محمد توفيق ماضي: تمويل المشروعات - (القاهرة- دار الفكر العربي ١٩٧٢) ص ٦
- ١٧- محمد حاتم عبدالكريم: التضخم المالي والسياسة الغربية في مواجهة التضخم الاقتصادي دراسة تطبيقية على مصر" رسالة دكتوراة غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، ١٩٨٤)
- ١٨- محمد طنطاوي الباز: نظرية التجارة الخارجية (القاهرة: مكتبة عين شمس، ٢٠٠٩) ص ٢٨
- ١٩- من الطرق شائعة الإستخدام في تقدير معالم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد راجع: أ.د. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (مكة المكرمة: ٢٠٠٥). ص ٢٦٣

الكتب

- ١- أسامة حسين محمد: أثر التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية في السودان، دراسة تحليلية من ١٩٩٠ - ٢٠١٤ (الجزائر: جامعة الإمام المهدى، ٢٠١٦).
- ٢- إبراهيم موسى: قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية- قسم الاقتصاد، ٢٠٠٩).
- ٣- د. بابا عبد القادر، نسمن فطيمة: أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية من ١٩٩٠ - ٢٠١٤ (الجزائر: مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، سبتمبر ٢٠١٦).

ثانياً: المراجع الأجنبية

Books:

- 1- African statistical year Book 2018 p230
- 2- African Statistical Year Book 2018 p231.
- 3- African statistical year Book 2018, P. 233.
- 4- Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association,
- 5- Jeffrey Owens: The economics of trade Edition, Philip Allan, (London:1927), P.45.
- 6- Joce lyme Delarue: systemic Impact elevation A methodology for complex Agricultural Development project. The care of Kenya European journal of Development Research, Vol. 25, Issue 5.2013 at
- 7- McMillan, Margaret & Harttgen Kenneth: What is Driving the African Growth Miracle? WorkingPaper Series (African Development Bank Group No, 209, 2014)
- 8- Munich Personal RePEc Archive (MPRA) :Development Finance Institutions in Nigeria: Structure, Roles and Assessment (Nigeria : Olabisi Onabanjo University, Nigeria,MPRA Paper No. 35839, January 2012)
- 9- Naomi Mathenge, Financial Structure and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa (Kenya: Kenya Institute for Public Policy Research,2015)
- 10- Shumway R.H. and Stoffer D.S. (2006) "Time Series Analysis and Its Applications". SPRINGER, New York04.

- 11- Source: African statistical year book 2018, P. 232. <http://Papers.ssrn.com/2013/resaults.cfm>
- 12- Were, Maurean: The Impact of External Debt On Economic Growth In Kenya: An Empirical Assessment Working paper, Kenya 2001) <https://www.econstor.eu/handle/10419/52920>
- 13- World Bank Group : Kenya Economic Update, Walking on a Tightrope Rebalancing Kenya's Economy with a Special Focus on Regional Integration,(Kenya: World Bank Group, June 2012)
- 14- Zorobel, Bi Cuba, Zuza na Brixiova and MathuliNcube : Eliminating Extreme Poverty in Africa Working Paper Series,(Tunis: African Development Bank Group No., 223, 2011) [http:// open Knowledge world bank, org / houdle/10986/2666/](http://openKnowledgeWorldBank.org/handle/10986/2666/) license ccBy3,0iGo .

Reports:

- 1- African Development Bank Group: African Development Report 2004, (Abuja, Nigeria: African Development Bank, 2005)
- 2- -----: African Development Report 2007, (Abidjan, Côte d'Ivoire: African Development Bank Group, Integrity and anti- corruption 2007-2008)
- 3- -----: African Development Report 2009, (Abidjan, Côte d'Ivoire: African Development Bank , May 2010)
- 4- -----: African Development Report 2010, (Lisbon, Portugal: African Development Bank, June 2011)
- 5- -----: the African Development Bank Group in East Africa Consolidating the Present and Shopping the Future, (Tunis: African Development Bank, Tunis 2012)
- 6- -----: African Development Report 2012, (Marrakesh, Morocco: African Development Bank,2013)
- 7- -----: African Development Report 2013, (Kigali, Rwanda: African Development Bank, May 2014)
- 8- -----: African Development Report 2014, (Abidjan, Côte d'Ivoire: African Development Bank, May 2015)
- 9- -----: African Development Report 2015, (Yosaka: African Development Bank, May 2016)
- 10- -----: African Development Report 2016, (Tunis: African Development Bank, Financial Management and Financial Statements, March 2017)
- 11- Asian Development Bank: Asian Development, (Mandaluyong, Philippines ,Development Effectiveness Review, 2006)
- 12- -----: Asian Development Bank, (Mandaluyong, Philippines ,Development Effectiveness Review, 2012)
- 13- -----: Mid-Term Review of Strategy 2020: Meeting the Challenges of a Transforming Asia and Pacific (Mandaluyong, Philippines .Asian Development Bank, 2014)
- 14- -----: Eastern Africa's Manufacturing – Kenya Country Report , (Tunis: Africa Development Bank, 2014)
- 15- International Monetary Fund ,:" Financial Development in Sub- Saharan Africa", A promoting Inclusive and Sustainable Growth (Washington D.C: International Monetary Fund, 2015)
- 16- Overseas Development Institute, The Cape Conference 2014: The Role of Finance in Achieving the Sustainable Development Goals, (London, England: Overseas Development Institute, and December ,2014)

- 17- United Nations Office on Drug and Crime: Crime and Development in Africa, (New York : United Nations, UNODC 2005).
- 18- United Nations Open Working Group Proposal for Sustainable Development Goals. (New York: United Nations, USA 2014)
- 19- -----: Achieving Sustainable Development and Promoting Development Cooperation, (New York: United Nations, 2008)
- 20- World Bank: Annual Report (Washington D.C: World Bank Group, 2006).
- 21- -----: Annual Report (Washington D.C.Group,2009)
- 22- -----: Africa's Infrastructure: A Time for Transformation; Africa Infrastructure Investment Report, Commonwealth Business Council (Washington D.C. United Nations, 2009).
- 23- -----: The World Bank Group Goals: End Extreme Poverty and Promote Shared Prosperity (Washington D.C. United Nations, 2013).
- 24- -----: Annual Report 2015, (Washington D.C: World Bank 2016).

Internet Sources:

- 1- <https://www.afdb.org/en/>
- 2- <http://www.albankaldawli.org/>
- 3- <https://www.worldgovernmentsummit.org/ar/>
- 4- <http://www.bankinformationcenter.org/ar/>